وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاحد
التاريخ :	٧-٢-٢٠٢١

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تدشين «الإعلان» يُساهم في تسريع وتيرة الإجراءات القضائية

الياسين: الخدمات الإلكترونية تقضي على الفساد الوظيفي... والعدالة البطيئة

الياسين والعسعوسي في مقدمة الحضور خلال الاستماع لشرح حول تدشين المشروع (تصوير سعود سالم)

| كتب ناصر الفرحان |

أكد وزير العدل الدكتور نواف الياسين أن «الإعلان الإلكتروني» يُعتبر أحد المشاريع «التي نتطلع من خلالها إلى الارتقاء بخدمات الوزارة والتي تصب في رفع مستوى وأداء وكفاءة مرفق القضاء»، مشيراً إلى أن المعاملات الإلكترونية تقضي على الفساد الوظيفي وتُسرع من ونيرة الإجراءات القضائية وتُساهم في القضاء على العدالة البطيئة وتحقيق العدالة الناجزة.

وفي كلمته أمس، خلال حفل التدشين الرسمي لـ«الإعلان الإلكتروني» في مبنى معهد الدراسات القضائية، بحضور وكيل الوزارة عمر الشرقاوي وقياديي الوزارة ومدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي، قال الوزير الياسين إن هذه الخطوة تُعتبر نقلة نوعية في وسيلة إعلان الخصوم إلكترونياً أمام المحاكم لاختصار إجراءات التقاضي بنسبة كبيرة، عما كان متبعاً سابقاً لأنها تستند إلى وسائل تكنولوجية موثوقة وتعتمد على الإبلاغ عبر البريد الإلكتروني باستخدام تطبيق (هويتي) وفقاً للنظام المعتمد لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وأضاف أن الإعلان يُعتبر منتجاً لأشاره من تاريخ ووقت تسلمه، وفي حالة تعذر الإعلان إلكترونياً يمكن إجراؤه بالطريقة العادية كما نص القانون.

نواف الياسين متحدثاً

وأوضح أن تطوير كفاءة عمل وزارة العدل سيعزّز ثقة المتقاضين بمنظومة العمل الرقمية والتي ستنجز من خلال المشاريع المقبلة إذ ستقلل المخاطر وتوفّر الوقت وتتمتع بدرجة عالية من الأمان والسرية في المعاملات.

وتابع أن ذلك من شأنه أيضاً تحقق مطالب ذات علاقة مباشرة بالتقارير والتوصيات والإجراءات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة وفق التقرير الدولي الأخير لعام 2020 التي حققت فيه دولة الكويت تحسناً إيجابياً بفضل منهج التشارك والتعاون مع كل الأطراف ذات الصلة سواء المجتمع المدني او القطاع الخاص.

وذكر ان استراتيجية التحوّل الرقمي لوزارة العدل تكرّس التحالف مع التكنولوجيا لتصبح الخدمات الرقمية بديهية وتلقائية وتساعد الدولة على خدمة المواطنين والمجتمع من خلال مجموعة من المشاريع المتنوعة التي ترتكز على الأحدث والأسرع والأبسط مع أعلى درجات السرية والأمان لكل المعاملات.

وأفاد أن هذا يعني إمكان تقديم العشرات من الخدمات التي صممت خصوصاً للحاجات الحالية وتتجاوب مع حاجات المستقبل وذلك لا يقتصر فقط على تحويل الإجراءات من الورقية إلى الرقمية إنما يعني ابتكار أفضل السُبل لتوفير الخدمات المتلائمة مع عصر الذكاء الاصطناعي.

ولفت إلى أن الاستراتيجية المقبلة للوزارة تهدف إلى تحويل خدماتها في فترة قياسية إلى مؤسسة رقمية، وهي خطة طموحة يجب عدم تأخرها او تعطيلها لأنها المستقبل الذي نتطلع إليه جميعاً أياً كان موقعنا.

وقال الوزير الياسين إن التحوّل الرقمي لخدمات الحكومة هو المدخل لتحديث الدولة ومكافحة الفساد في الإدارة وتوفير بيئة صالحة للأعمال تسمح بمزيد من التنافسية والحد من النفقات والهدر المالي ومزيد من منصات الخدمات الحديثة إضافة إلى توظيف التقنيات الأكثر تطوراً وأماناً وسهولة في الاستخدام.

وشدّد على عزم وزارة العدل على تحسين الخدمات بمشاريعها «فاهدافنا واضحة وبرامج التنفيذ محددة ومعايير الأداء قائمة والتطوير متواصل».

> لدينا خطة طموحة للتحوّل الرقمي... المدخل لتحديث الدولة ومكافحة الفساد
>
> الإبلاغ يتم باستخدام تطبيق «هويتي» وفقاً للنظام المعتمد لدى «المدنية»
>
> تطوير كفاءة عمل وزارة العدل سيعزّز ثقة المتقاضين بمنظومة العمل الرقمية
>
> ابتكار أفضل السُبل لتوفير الخدمات المتلائمة مع عصر الذكاء الاصطناعي

الوزير الياسين متحدثاً للزميل ناصر الفرحان

«الإعلان» خلال 120 ثانية

شهد وزير العدل نواف الياسين نجاح تجربة أجراها موظفون في الوزارة لإرسال إعلان إلكتروني وهمي، والذي تم خلال 120 ثانية، وهي خطوة كانت تستغرق أسابيع في السابق.

60 خدمة إلكترونية و20 ألف زائر لموقع الوزارة

استعرضت أحلام الطويل من إدارة نُظم المعلومات إنجازات القطاع في تدشين خدمة الاعلان الالكتروني والتي استغرقت شهراً واحداً فقط وبأيد كويتية من موظفي القطاع لإنجاز المشروع، بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية عبر برنامج «هويتي».

وأفادت الطويل، استناداً إلى إحصائية، أن عدد الإعلانات الواردة بلغت 1.150 مليون إعلان أنجز منها 400 ألف إعلان بنسبة 37 في المئة في 2020، بينما ورد 1.100 مليون إعلان في 2019 أنجز منها 510016 إعلاناً بنسبة 47 في المئة.

واضافت الطويل أن عدد الخدمات الإلكترونية التي أطلقتها وزارة العدل بلغت 60 خدمة ويزورها 20 الف زائر شهرياً لموقع الخدمات الإلكترونية الجديد، مبينة ان عدد المشتركين في الخدمات الالكترونية ورسالة sms من الأفراد والمحامين بلغ 140 الف مشترك و1500 من الوزارات والهيئات والشركات، مؤكدة انه تم تحصيل 62 مليون دينار رسوم تم تسديدها عن طريق الموقع الالكتروني للوزارة، داعية الجميع إلى الاشتراك في هذه الخدمات للاستفادة منها.

توقيع 80 مذكرة تفاهم بين «المدنية» وجهات حكومية وخاصة للربط مع «هويتي»

هنا مدير الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي وزارة العدل ممثلة بالوزير الدكتور نواف الياسين ووكيل الوزارة عمر الشرقاوي على تدشين الإعلان الالكتروني باستخدام تطبيق هويتي الصادر من الهيئة العامة للمعلومات المدنية وتنفيذ المشروع على أرض الواقع.

وأشار العسعوسي، على هامش الحفل، إلى أن نجاح مشروع الإعلان الإلكتروني ثمرة جهود كبيرة وتعاون بنّاء بين الهيئة والوزارة، حيث يُعتبر اليوم من أهم محطات النجاح لتطبيق هويتي ويحقق الغرض الأهم من اطلاق التطبيق، وهو استخدامه في الخدمات الحكومية والقطاع الخاص.

وأوضح أن الهيئة وقّعت ما يقارب 80 مذكرة تفاهم مع جهات حكومية مختلفة وكذلك القطاع الخاص، وقد تم ربط البعض منهم مع تطبيق «هويتي» وأطلق خدماته وتمت الاستفادة منه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	٨	١٥٠٨٤

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إعلان الخصوم إلكترونياً أمام المحاكم سيشهد نقلة نوعية تختصر إجراءات التقاضي بوسائل موثوقة

وزير العدل: «الإعلان الإلكتروني» أحد مشاريعنا للارتقاء بخدمات الوزارة ورفع كفاءة مرفق القضاء

أسامة أبوالسعود

أكد وزير العدل د.نواف الياسين أن الإعلان الإلكتروني يعد أحد المشاريع التي نتطلع من خلالها للارتقاء بخدمات الوزارة والتي تصب في رفع مستوى وأداء وكفاءة مرفق القضاء.

وذكر في كلمة ألقاها خلال حفل تدشين «الإعلان الإلكتروني» بمقر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أن الإعلان يعد نقلة نوعية في وسيلة إعلان الخصوم إلكترونيا أمام المحاكم، وذلك لاختصار إجراءات التقاضي بنسبة كبيرة عما كان متبع في السابق، لأنها تستند إلى وسائل تكنولوجية موثوقة وتعتمد على الإبلاغ عبر البريد الإلكتروني باستخدام تطبيق «هويتي» وفقا للنظام المعتمد لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وأشار الى أن الإعلان يعتبر منتجا لآثاره من تاريخ ووقت تسلمه وفي حالة تعذر الإعلان إلكترونيا يمكن إجراؤه بالطريق العادي كما نص القانون.

وأوضح ان تطوير كفاءة عمل وزارة العدل سيعزز ثقة المتقاضين بمنظومة العمل الرقمية والتي ستنجز من خلال المشاريع القادمة، حيث ستقلل المخاطر وتوفر الوقت وتتمتع بدرجة عالية من الأمان والسرية في المعاملات وتحقق مطالب ذات علاقة مباشرة بالتقارير والتوصيات والإجراءات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة وفقا للتقرير الدولي الأخير للعام 2020 والتي حققت فيه الكويت تحسنا إيجابيا بفضل منهج التشارك والتعاون مع كل الأطراف ذات الصلة سواء المجتمع المدني او القطاع الخاص.

وبين إن استراتيجية التحول الرقمي لوزارة العدل تكرس التحالف مع التكنولوجيا لتصبح الخدمات الرقمية بديهية وتلقائية تساعد الدولة على خدمة المواطنين والمجتمع من خلال مجموعة من المشاريع المتنوعة والتي ترتكز على الأحدث والأسرع والأبسط مع أعلى درجات السرية والأمان لكافة المعاملات.

وأفاد بأن هذا يعني إمكان تقديم العشرات من الخدمات التي صممت خصيصا للحاجات الحالية وتتجاوب مع حاجات المستقبل وهو لا يقتصر فقط على تحويل الإجراءات من الورقية الى الرقمية، وانما يعني ابتكار أفضل السبل لتوفير الخدمات المتلائمة مع عصر الذكاء الصناعي.

وأكد وزير العدل أن الاستراتيجية القادمة للوزارة تهدف الى تحويل خدماتها في فترة قياسية الى مؤسسة رقمية وهي خطة طموحة لا يجب لها التأخر أو التعطيل لأنها المستقبل الذي نتطلع إليه جميعا أيا كان موقعنا.

وقال الياسين ان التحول الرقمي لخدمات الحكومة هو المدخل لتحديث الدولة ومكافحة الفساد في الإدارة وخلق بيئة صالحة للأعمال تسمح لمزيد من التنافسية والحد من النفقات والهدر المالي ومزيد من منصات الخدمات الحديثة بالإضافة الى توظيف التقنيات الأكثر تطورا وأمانا وسهولة في الاستخدام. وأكد د.الياسين عزم الوزارة على تحسين الخدمات بمشاريعها، فأهدافنا واضحة وبرامج التنفيذ محددة ومعايير الأداء قائمة والتطوير متواصل.

وعرضت د.أحلام المويل خلال الاحتفال عددا من إنجازات وزارة العدل فيما يخص الخدمات الرقمية، حيث بينت الوزارة انها تقدم 60 خدمة إلكترونية وهناك ما يفوق 20 ألف زائر لموقع الوزارة شهريا.

وأشارت المويل إلى ان عدد المشتركين في خدمات وزارة العدل من المحامين والجمهور يفوق 140 ألف مشترك وبلغ كشف الاستعلام عن القضايا 2000 استفسار شهريا.

وفيما يخص خدمات تسديد «الإلكترونية» أكدت المويل ان وزارة العدل استطاعت عبر خدماتها الإلكترونية من تحصيل مبلغ 62 مليون دينار مستحقات مالية خلال عام 2020.

وزير العدل د.نواف الياسين وعمر الشرقاوي والمستشار د. فهد أبو صليب خلال حفل تدشين «الإعلان الإلكتروني» (ريليش كومار)

- **التحول الرقمي لخدمات الحكومة هو المدخل لتحديث الدولة في الإدارة ويحد من الهدر المالي والفساد**
- **د.المويل: «العدل» تقدم 60 خدمة إلكترونية وهناك 20 ألف زائر لموقع الوزارة شهرياً**
- **عدد المشتركين يفوق 140 ألفاً وخدمة تسديد المستحقات المالية حصلت مبلغ 62 مليون دينار**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	٢	١٦٠٨٥

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل: «الإعلان الإلكتروني» نقلة نوعية

أكد أن التحول الرقمي مدخل لمكافحة الفساد والهدر المالي

أكد وزير العدل نواف الياسين، أن "الإعلان الإلكتروني يعد أحد المشاريع التي نتطلع من خلالها إلى الارتقاء بخدمات الوزارة، والتي تصب في رفع مستوى وأداء وكفاءة مرفق القضاء".

وقال الوزير الياسين، في كلمة له خلال حفل تدشين "الإعلان الإلكتروني"، صباح أمس، إن "هذه الخطوة تعتبر نقلة نوعية في وسيلة إعلان الخصوم إلكترونياً أمام المحاكم لاختصار إجراءات التقاضي بنسبة كبيرة عما كان متبعاً سابقا، لأنها تستند إلى وسائل تكنولوجية موثوقة وتعتمد على الإبلاغ عبر البريد الإلكتروني باستخدام تطبيق "هويتي"، وفقاً للنظام المعتمد لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية".

وأشار الياسين إلى أن "الاستراتيجية القادمة للوزارة تهدف إلى تحويل خدماتها في فترة قياسية إلى مؤسسة رقمية، وهي خطة طموحة يجب عدم تأخرها أو تعطيلها، لأنها المستقبل الذي نتطلع إليه جميعا أيا كان موقعنا، لاسيما أن التحول الرقمي هو المدخل لتحديث الدولة ومكافحة الفساد في الإدارة وتوفير بيئة صالحة للأعمال تسمح بمزيد من التنافسية والحد من النفقات والهدر المالي ومزيد من منصات الخدمات الحديثة، إضافة إلى توظيف التقنيات الأكثر تطوراً وأماناً وسهولة في الاستخدام".

وأضاف أن "تطوير كفاءة عمل وزارة العدل سيعزز ثقة المتقاضين بمنظومة العمل الرقمية، والتي ستنجز من خلال المشاريع القادمة، إذ ستقلل المخاطر وتوفر الوقت وتتمتع بدرجة عالية من الأمان والسرية في المعاملات"، موضحا أن "ذلك يحقق مطالب ذات علاقة مباشرة بالتقارير والتوصيات والإجراءات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة وفق التقرير الدولي الأخير لعام 2020، التي حققت فيه الكويت تحسناً إيجابيا بفضل منهج التشارك والتعاون مع كل الأطراف ذات الصلة، سواء المجتمع المدني أو القطاع الخاص".

التحالف مع التكنولوجيا

وذكر أن "استراتيجية التحول الرقمي لوزارة العدل تكرس التحالف مع التكنولوجيا لتصبح الخدمات الرقمية بديهية وتلقائية تساعد الدولة على خدمة المواطنين والمجتمع من خلال مجموعة من المشاريع المتنوعة التي ترتكز على الأحدث والأسرع والأبسط مع أعلى درجات السرية والأمان لكل المعاملات، مما يعني إمكانية تقديم العشرات من الخدمات التي صممت خصوصا للحاجات الحالية وتتجاوب مع حاجات المستقبل، ولا يقتصر ذلك على تحويل الإجراءات من الورقية إلى الرقمية فقط، إنما ابتكار أفضل السبل لتوفير الخدمات المتلائمة مع عصر الذكاء الصناعي".

نواف الياسين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	٢	٤٦٥١

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

يختصر إجراءات التقاضي بنسبة كبيرة عما كان متبعا سابقا

وزير العدل: «الإعلان الإلكتروني» أحد مشاريعنا لرفع كفاءة مرفق القضاء

«نقلة نوعية في وسيلة إعلان الخصوم إلكترونيا أمام المحاكم

«يقلل المخاطر ويوفر الوقت بدرجة عالية من الأمان والسرية في المعاملات

«تطوير كفاءة عمل الوزارة يعزز ثقة المتقاضين بمنظومة العمل الرقمية

أكد وزير العدل نواف الياسين أمس الأول أن «الإعلان الإلكتروني» يعتبر أحد المشاريع «التي نتطلع من خلالها إلى الارتقاء بخدمات الوزارة والتي تصب في رفع مستوى وأداء وكفاءة مرفق القضاء».

وقال الوزير الياسين في كلمته خلال حفل تدشين (الإعلان الإلكتروني) إن هذه الخطوة تعتبر نقلة نوعية في وسيلة إعلان الخصوم إلكترونيا أمام المحاكم لاختصار إجراءات التقاضي بنسبة كبيرة عما كان متبعا سابقا لأنها تستند إلى وسائل تكنولوجية موثوقة وتعتمد على الإبلاغ عبر البريد الإلكتروني باستخدام تطبيق (هويتي) وفقا للنظام المعتمد لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وأضاف أن الإعلان يعتبر منتجا لآثاره من تاريخ ووقت تسلمه وفي حالة تعذر الإعلان إلكترونيا يمكن إجراؤه بالطريقة العادية كما نص القانون.

وأوضح أن تطوير كفاءة عمل وزارة العدل سيعزز ثقة المتقاضين بمنظومة العمل الرقمية والتي ستنجز من خلال المشاريع القادمة إذ ستقلل المخاطر وتوفر الوقت وتتمتع بدرجة عالية من الأمان والسرية في المعاملات.

وتابع أن ذلك من شأنه أيضا تحقق مطالب ذات علاقة مباشرة بالتقارير والتوصيات والإجراءات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة وفق التقرير الدولي الأخير لعام 2020 التي حققت فيه دولة الكويت تحسنا إيجابيا بفضل منهج التشارك والتعاون مع كل الأطراف ذات الصلة سواء المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

وذكر الوزير الياسين أن استراتيجية التحول الرقمي لوزارة العدل تكرس التحالف مع التكنولوجيا لتصبح الخدمات الرقمية بديهية وتلقائية تساعد الدولة على خدمة المواطنين والمجتمع من خلال مجموعة من المشاريع المتنوعة التي ترتكز على الأحدث والأسرع والأبسط مع أعلى درجات السرية والأمان لكل المعاملات.

وأفاد بأن هذا يعني إمكان تقديم العشرات من

الخدمات التي صممت خصوصا للحاجات الحالية وتتجاوب مع حاجات المستقبل وذلك لا يقتصر فقط على تحويل الإجراءات من الورقية إلى الرقمية إنما يعني ابتكار أفضل السبل لتوفير الخدمات المتلائمة مع عصر الذكاء الصناعي.

ولفت إلى أن الاستراتيجية القادمة للوزارة تهدف إلى تحويل خدماتها في فترة قياسية إلى مؤسسة رقمية وهي خطة طموحة يجب عدم تأخرها أو تعطيلها لأنها المستقبل الذي نتطلع إليه جميعا أيا كان موقعنا.

وقال الوزير الياسين إن التحول الرقمي لخدمات الحكومة هو المدخل لتحديث الدولة ومكافحة الفساد في الإدارة وتوفير بيئة صالحة للأعمال تسمح بمزيد من التنافسية والحد من النفقات والهدر المالي ومزيد من منصات الخدمات الحديثة إضافة إلى توظيف التقنيات الأكثر تطورا وأمانا وسهولة في الاستخدام.

وشدد على عزم وزارة العدل على تحسين الخدمات بمشاريعها «فأهدافنا واضحة وبرامج التنفيذ محددة ومعايير الأداء قائمة والتطوير متواصل».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	٣	٢٥٩٨

الأنباء
محليات

«العدل» و«الصحة»: لا صحة لدخول مستشارين بشهادات «PCR» مزوّرة

نفت وزارة العدل ما يتداول عن وجود شهادات PCR سلبية غير حقيقية منسوبة لبعض المستشارين. وأكدت، في بيان لها، تلقت «الأنباء» نسخة منه، أن كل ما يروج لا يمت للواقع بصلة، موضحة ان جميع الفحوصات تمت وفقا لمتطلبات وزارة الصحة مع التأكيد على الحرص على الالتزام بجميع الاشتراطات الصحية.

من جهتها، أكدت وزارة الصحة عبر «الإعلام الصحي» إن من مميزات تطبيق «شلونك» عدم إمكانية تسجيل أكثر من اسم على رقم هاتف واحد، موضحة أن مسحة الـ PCR تجرى في مطار الكويت لجميع القادمين وتعاد في اليوم الخامس مع تطبيق الحجر الصحي ولمدة 14 يوما.

وأضافت: هناك أكثر من 30 جهة تزداد فيها الإصابات ومن بينها دول عربية لا توجد رحلات مباشرة بينها وبين الكويت. وتابعت: من يأتي من هذه الجهات يلتزم بفترة مكوث لا تقل عن 14 يوما في بلد الترانزيت قبل دخوله الكويت. بعد ذلك يعمل مسحة PCR جديدة من بلد الترانزيت قبل صعوده الطائرة المتجهة إلى الكويت. كما تجرى مسحة أخرى عند الوصول إلى مطار الكويت لجميع الركاب، وتعاد المسحة في اليوم الـ 5 للقادمين ويجرى تخطيط جيني لرصد التحورات كما يطبق حجر صحي إلزامي لمدة 14 يوما.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	١	١٦٠٨٥

الجريدة
محليات

«الصحة» و«العدل»: لا صحة لدخول 30 مستشاراً بـ «PCR» مزورة

عادل سامي ومحمد راشد

نفت وزارة الصحة ما تردد أمس عبر بعض وسائل التواصل الاجتماعي بشأن دخول 30 مستشاراً وافداً إلى البلاد بشهادات PCR مزورة، فضلاً عن قدومهم جميعاً برقم هاتف واحد على برنامج «شلونك».

وقالت الوزارة، في بيان لها أمس، إن من خواص تطبيق «شلونك» عدم إمكانية تسجيل أكثر من اسم على رقم هاتف واحد، علماً أن مسحة الـ PCR تجرى في مطار الكويت لجميع القادمين، وتعاد في اليوم 02 الخامس، مع تطبيق الحجر الصحي مدة 14 يوماً.

وفي بيان مماثل، نفت وزارة العدل هذا الأمر، مؤكدة أن «كل ما يروج له لا يمت للواقع بصلة، ذلك أن فحوصات المستشارين تمت وفقاً لمتطلبات وزارة الصحة الكويتية، مع تأكيد الحرص على الالتزام بجميع الاشتراطات الصحية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	١-٢	٤٦٥١

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العسعوسي: الإعلان من أهم محطات نجاح «هويتي»

أكدت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن الإعلان الإلكتروني يعتبر من أهم محطات نجاح تطبيق «هويتي».

وقال المدير العام للهيئة مساعد العسعوسي في تصريح صحافي إن هذا النجاح ثمرة جهود كبيرة وتعاون بناء بين الهيئة ووزارة العدل ويحقق الغرض الأهم من اطلاق هذا التطبيق وهو استخدامه في الخدمات الحكومية والقطاع الخاص من حيث التعرف على الهوية الرقمية والتصديق والتوقيع الالكتروني. وأضاف العسعوسي أن الهيئة وقعت حوالي 80 مذكرة تفاهم مع جهات حكومية مختلفة ومع القطاع الخاص حيث تم ربط البعض منها مع تطبيق «هويتي» لاطلاق خدماته والاستفادة منه، مشيرا إلى أنه سيتم ربط بقية الجهات قريبا.

وأفاد: «نقطف اليوم ثمرة جهد بدأ من المرحلة التشريعية في تعديل قانون الاعلان الخاص بوزارة العدل، إذ كانت الهيئة مع وزارة العدل جنبا الى جنب في هذا المضمار باجتماعات اللجنة التشريعية في مجلس الامة وصولاً الى اصدار القانون وتشكيل الفرق الفنية اللازمة لتحويل هذا التشريع الى واقع ملموس خلال وقت زمني قياسي قصير».

ودعا المواطنين والمقيمين إلى ضرورة تنزيل تطبيق «هويتي» وتحديث بيانات الهاتف والايميل لضمان وصول الاعلان الالكتروني إليهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	٢	١٦٠٨٥

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إنذار وخصم من الراتب للموظفين المُخالفين للاشتراطات

أصدر ديوان الخدمة المدنية أمس، تعميماً بشأن توقيع عقوبات تأديبية على الموظفين المخالفين للاشتراطات الصحية والإجراءات الوقائية لمواجهة انتشار فيروس «كورونا» المستجد.

ولفت الى أن تعليمات السلطات الصحية في البلاد المتعلقة بالسلامة الصحية والإجراءات الوقائية لمواجهة انتشار الفيروس تدخل ضمن الواجبات والمحظورات التي يتعين على الموظف التقيد بها.

وأفاد أن هناك تدرجاً في العقوبات تبدأ بالإنذار ثم الخصم من مرتب الموظف بطريقة متدرجة تبدأ بعقوبة الخصم يوماً واحداً من المرتب وتشديدها بما يتناسب مع المخالفة وتكرارها بما لا يزيد على 15 يوماً في المرة الواحدة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	٤	١٥٠٨٤

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحبس 6 أشهر وغرامة 10 آلاف دينار لـ... غير الملتزم بالتعليمات الصحية

دعت وزارة الداخلية المواطنين والمقيمين إلى الالتزام بأحكام القانون رقم 8 لسنة 1969 بشأن الاشتراطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية وتطبيق كافة قرارات وتعليمات السلطات الصحية نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء تفشي فيروس «كورونا» المستجد (كوفيد 19).

وشدّدت الوزارة، في بيان للادارة العامة للعلاقات والإعلام الامني، على أن كل من يخالف ذلك سيتعرض للمساءلة القانونية، ولن تتوانى عن اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق كل من يرتكب فعلاً يخالف أحكام القانون وقرارات وتعليمات السلطات الصحية.

وأضافت «إن عقوبة عدم الالتزام بالتدابير التي تتخذها السلطات الصحية وتعليماتها الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار (نحو 33 ألف دولار أميركي) أو إحدى هاتين العقوبتين».

وناشدت جميع المواطنين والمقيمين الكرام الالتزام بقرار منع كافة أنواع التجمعات، بما فيها تجمعات الاحتفالات بالأعياد الوطنية واقامة الحفلات بما فيها حفلات الأعراس، وغيرها سواء أقيمت في مكان عام أو خاص، بما فيها السكن الخاص والديوانيات الخاصة اضافة الى منع إقامة الولائم وحفلات الاستقبال وغيرها ومنع الاستقبالات أو التجمعات في الديوانيات العامة أو الخاصة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	٥	١٥٠٨٥

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة»: إحالة قيادي وإشرافي في الديوان الأميري وآخرين إلى النيابة

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إحالة قيادي وإشرافي في الديوان الأميري وآخرين الى النيابة العامة، بتهمة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام والمؤثمة بنص المادة (10) من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، وذلك استمراراً لجهودها الرامية لمحاربة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه، والتي من ضمنها تلقي البلاغات الجدية عن وقائع فساد والتحقق منها.

وأكدت «نزاهة»، في بيان صحافي أمس، عزمها على مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد اليها، مثمنة دائماً دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول الى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد، وملتزمة في الوقت نفسه بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	٧	١٥٠٨٥

القبس
محليات

من ديوان الخدمة إلى مجلس الوزراء:

توصية بإحالة تكرار مخالفات «كشوف الأمامية» إلى «نزاهة»

أميرة بن طرف

أبلغ مسؤولون في ديوان الخدمة المدنية **القبس** بأن الديوان سيرفع توصية إلى مجلس الوزراء بإحالة الجهات الحكومية التي لم تعدل الملاحظات المسجلة على كشوف مستحقي مكافآت الصفوف الأمامية أو كررتها الى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بعد ان كان الديوان قد اعطى الجهات الفرصة لتعديل كشوفها الاولى وامهالها اسبوعين لذلك.

وكان الديوان قد خاطب اكثر من 40 جهة حكومية 21 يناير الماضي، بسبب ملاحظات في كشوفها واعطاها فرصة لتعديل الكشوف ورفع الملاحظات، في حين أعادت نحو 10 جهات فقط ارسال الكشوف بعد المخاطبة، حيث عالج بعضها الملاحظات وعدلها، ولا يزال البعض الاخر يحمل ذات الملاحظات السابقة، الامر الذي استدعى توجه الديوان لاتخاذ قراره بالتوصية لاحالتها إلى نزاهة.

> 10 جهات أرسلت كشوفها الجديدة بعضها معدل والآخر بالملاحظات السابقة

جهات أرسلت كشوفها للمرة الأولى.. والديوان تسلم كشف وزارة الصحة

ووفق المسؤولين، فإن الملاحظات التي اصرت بعض الجهات على عدم تقويمها، معظمها تصنيف الموظفين بغير فئات الاستحقاق التي حددها قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

واشاروا الى ان هناك جهات لم تكن قد ارسلت كشوف مستحقي المكافآت سابقا، وبعد مخاطبتها زودت الديوان بهذه الكشوف، منها وزارة الصحة، لافتة الى ان التدقيق جار على الكشوف، ولا ملاحظات تذكر على كشف وزارة الصحة.

وبينت ان الديوان لن ينتظر الجهات لاكثر من المدة الممنوحة سابقا، ولن يعيد مخاطبتها، بينما سيرفع التقارير السليمة والجاهزة للجنة الوزارية المعنية بالمكافآت، الى جانب رفعه تقريرا بالكشوف ذات الملاحظات الى مجلس الوزارة تمهيدا لاحالتها الى نزاهة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	٢	١٧٠١٧

القبس

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

خلاف بين المجاميع النيابية على أولوياتها

صوتان وخمس دوائر.. في أول جلسة؟

فارس الحسين

تُسابق التكتلات النيابية الزمن لحجز إدراج عدد من القوانين على جدول أعمال المجلس، وذلك بالتنسيق مع لجان برلمانية وحضّها للانتهاء من أكبر عدد ممكن من التقارير ورفعها إلى المجلس لإقرارها في أول جلسة مقبلة، وذلك في إطار الاتفاق الأخير المبرم بين مجموعة الـ16 مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بمجلس الأمة.

وكشفت مصادر مطلعة لـ **القبس** أن 3 قوانين مرشحة لتكون في صدارة جدول أعمال أول جلسة، وهي: تعديل النظام الانتخابي، وقوانين الحريات، وتكويت الوظائف، مشيرة إلى أن مسار تعديل النظام الانتخابي يتجه نحو اعتماد الدوائر الخمس والصوتين.

في موازاة ذلك، برز خلاف بين المجاميع النيابية

> دفع بقانون «العفو الشامل» بعيداً عن تفاهمات «العفو الخاص»

على أولويات الجلسة، إذ يتمسك نواب بالدفع بقانون العفو الشامل كأول بند في الجلسة الأولى للمجلس، بغض النظر عن أي تفاهمات بشأن «العفو الخاص». وفي هذا السياق، قال النائب بدر الداهوم: «سنطالب بإقرار قانون العفو الشامل كأول قانون في الجلسة المقبلة».

إلى ذلك، تعقد لجنة «الداخلية والدفاع» اجتماعاً الأربعاء المقبل لمناقشة تقارير اللجنة التشريعية المتعلّقة بتعديل النظام الانتخابي، والمتضمنة 6 اقتراحات نيابية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	٣	١٧٠١٨

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن 10 سنوات

5 نواب: تشديد عقوبات الاعتداء على الأموال العامة

د.حسن جوهر

عبدالله المضف

مهند الساير

د.حمد روح الدين

مهلهل المضف

تقدم 5 نواب باقتراح بقانون في شأن «تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة».

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب مهلهل المضف ومهند الساير وعبدالله المضف ود.حسن جوهر ود.حمد روح الدين، بتشديد عقوبات الاعتداء على حرمة الأموال العامة كونها مملوكة لكل الشعب الكويتي.

وقضى بأن تكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن 10 سنوات إذا كانت قيمة الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها التي تم اختلاسها تجاوز 100 ألف دينار.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: تضاف فقرة جديدة إلى المادة 9 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة المشار إليه نصها الآتي:

مادة (9): «وتكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن 10 سنوات إذا كانت قيمة الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها التي تم اختلاسها تجاوز 100 ألف دينار».

المادة الثانية: تضاف فقرة جديدة إلى المادة 10 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة المشار إليه نصها الآتي:

مادة (10): «وتكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن 10 سنوات إذا كانت قيمة الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها المشار إليها في المادة السابقة التي تم الاستيلاء عليها تجاوز 100 ألف دينار».

المادة الثالثة: يستبدل بنص المادة رقم 12 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة المشار إليه النص الآتي:

مادة (12): «يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن 15 سنة كل موظف عام أو مستخدم أو عامل له شأن في إدارة المقاولات أو التوريدات أو الأشغال المتعلقة بإحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية، أو يكون له شأن في الإشراف عليها، حصل أو حاول أن يحصل لنفسه بالذات أو بالوساطة أو لغيره بأي كيفية غير مشروعة على ربح أو منفعة من عمل من الأعمال المذكورة».

المادة الرابعة: يستبدل بنص المادة رقم 13 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة المشار إليه النص الآتي:

مادة (13): «يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن 5 سنوات وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار كل موظف عام أو مستخدم أو عامل في إحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية أفشى أي معلومات عن الأعمال التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو وفقا لتعليمات خاصة إذا كان من شأن الإفشاء بها الإضرار بمصلحة هذه الجهات أو تحقيق مصلحة خاصة لأحد ويستمر هذا الحظر لمدة 10 سنوات بعد انتهاء خدمة الموظف».

المادة الخامسة: يستبدل بنص المادة رقم 20 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة المشار إليه النص الآتي:

مادة (20): «لا يجوز تطبيق نص المادة 81 من قانون الجزاء بأي حال من الأحوال على أي جريمة من الجرائم المذكورة في هذا القانون إلا إذا بادر الجاني برد ضعف قيمة الأموال موضوع الجريمة كاملة ومثلها قبل إقفال باب المرافعة في الحالات التي يجب فيها الرد.

ومع ذلك يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها إذا كان موضوعها أو الضرر الناجم عنها يسيرا ولا يتجاوز حده الأقصى 10 آلاف دينار أن تقضي بدلا من العقوبة المقررة لها بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تزيد على 3 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

المادة السادسة: تضاف فقرة جديدة إلى المادة 22 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة المشار إليه نصها الآتي:

مادة (22): «وتتولى النيابة العامة إجراءات نشر الإعلان خلال أسبوع من تاريخ النطق بالحكم».

المادة السابعة: تضاف مادة جديدة برقم (23 مكررا) الى القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة المشار إليه نصها الآتي:

مادة (23 مكرر): «وتتولى النيابة العامة خلال مدة 6 أشهر على الأكثر إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون لتحصيل الغرامات المقضي بها والأموال المقضي بردها ولها أن تتخذ كل ما تراه مناسبا من إجراءات قضائية وقانونية وإدارية في سبيل تحصيل تلك الغرامات والأموال من المحكوم عليه بما في ذلك إجراءات الحجوزات بجميع أنواعها على أموال المحكوم عليه المنقولة والعقارية داخل البلاد أو خارجها ويجوز لها أن تتبع تلك الأموال إلى يد من آلت إليهم».

المادة الثامنة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخص – تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	١٠	١٦٠٨٦

الجريدة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة بريطانية لمكتب الاستثمار الكويتي: لا يمكنكم الاعتماد على الحصانة

«الصندوق السيادي «كيان قانوني منفصل» وليس جزءًا من البعثة الدبلوماسية»

أبلغت محكمة توظيف بريطانية أن مكتب الاستثمار الكويتي ومقره لندن لا يمكنه الاعتماد على حصانة الدولة أو الحصانة الدبلوماسية في النزاع القائم مع مديرين سابقين، لأن صندوق الثروة السيادي «كيان قانوني منفصل» وليس جزءًا من البعثة الدبلوماسية للكويت.

وبحسب «فايننشيال تايمز»، يعارض مكتب الاستثمار الكويتي قرارًا صدر في يونيو 2020 بتسليمه وثائق «يحتمل أن تكون حساسة للغاية»، تتضمن هذه الوثائق رسائل البريد الإلكتروني الداخلية وتفويضات الاستثمار، قائلاً إن «لديه حصانة وتحميه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية».

وأشارت الصحيفة الى أن جلسة الاستماع تعتبر جزءا من نزاع أوسع بين صندوق الثروة السيادية البالغ 600 مليار دولار وموظفين سابقين.

ويعد كل من سيمون هارد وانا لوك مدعيان ضد مكتب الاستثمار الكويتي في قضية استئناف محكمة العمل، حيث كان هارد رئيس قسم الدخل الثابت منذ عام 2007 ورئيس مكتب الاستثمار الكويتي بالإنابة، وكانت لوك في السابق رئيسة عمليات المكتب.

قبل إقالته، بدأ هارد دعوى ضد مكتب الاستثمار الكويتي، مدعيا أن الإبلاغ عن المخالفات ضار به، وبمثل إيذاء وتمييزًا على أساس السن. فيما أطلق المكتب إجراءات منفصلة في المحكمة العليا ضد 3 مديرين تنفيذيين سابقين، هم هارد، ورئيسة الموارد البشرية كارولين تايلور، ورئيس الأسهم براشانت فيثلاني، والرئيس السابق بالإنابة، بشأن منح الزيادات غير القانونية في الأجور، وينفي الثلاثي ارتكاب أي مخالفات.

وأخبر جيمس لادي، بالنيابة عن هارد ولوك، المحكمة بأن قضية المحكمة العليا لمكتب الاستثمار الكويتي، التي تطالب بخسائر وتعويضات تزيد على مليون جنيه إسترليني، كانت «عملا انتقاميا صارخا».

وقال: «يقولون» يمكننا الحصول على كعكتنا وناكلها». «يمكنهم الكشف عن الوثائق التي تناسبهم، تمامًا على أساس طوعي، وفي الوقت نفسه إخفاء وثائق الحصانة التي تتعارض مع قضيتهم تحت العباءة».

من جهته، قال دان ساروشي، بالنيابة عن مكتب الاستثمار الكويتي، إن القرار بشأن الكشف عن المستندات ينتهك حقوق مكتب الاستثمار الكويتي في القانون الدولي، «مع ما يترتب على ذلك من عواقب محتملة على حكومة جلالة الملكة في إدارة العلاقات الدولية للمملكة المتحدة».

وقال البروفيسور ساروشي إن الحكومة البريطانية اعترفت بمكتب الاستثمار الكويتي كجزء من مهمة الكويت. وقال «إنها حقيقة لا يمكن التراجع عنها»، مضيفًا أن المستندات المطلوب البحث عنها «تظل في أرشيف الحماية لمكتب الاستثمار الكويتي».

وقد غادر أكثر من 30 من موظفي مكتب الاستثمار الكويتي، البالغ عددهم 100 موظف تقريبًا، المكتب منذ بداية عام 2018، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأمر. وشمل المغادرين أخيرًا نائب الرئيس الأول ورئيس الأسهم الأوروبية، هاميش ستيرات، الذي عمل في المكتب الكويتي لأكثر من 28 عامًا. ورئيس المكتب الأوسط وعضو لجنة الإدارة غوردون بانج؛ ورئيس قسم التوظيف جيمس ريس.

وانضم الرئيس السابق للأسهم العالمية في BNP Paribas Asset Management، سايمون روبرتس إلى المكتب العام الماضي كنائب أول للرئيس. وفقًا لشخص مقرب من صندوق الثروة السيادية، «وظفت المكتب أيضًا 20 موظفاً في نفس الفترة الزمنية». وتستمر قضية استئناف العمل أمام القاضي نعومي إلينبوجن كيو سي يوم الخميس.

ويعد مكتب الاستثمار الكويتي، الذي افتتح مكتبًا في لندن عام 1953، أقدم صندوق ثروة سيادية في العالم. وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد أسست في عام 1982، باعتبارها الشركة الأم لمكتب الاستثمار الكويتي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	١٣	٤٦٥٢

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أول محاكمة لديبلوماسي إيراني في أوروبا

القضاء البلجيكي...
السجن 20 عاماً لأسدالله أسدي

حكم القضاء البلجيكي، أمس، بالسجن 20 عاماً على ديبلوماسي إيراني، بعد إدانته بتهمة التخطيط لهجوم كان سيستهدف تجمعاً لمعارضين لطهران قرب باريس العام 2018، في أول محاكمة لمسؤول إيراني للاشتباه في ضلوعه بعمل إرهابي في الاتحاد الأوروبي منذ الثورة الإسلامية عام 1979.

وجاءت عقوبة السجن بحق أسدالله أسدي (49 عاما) الذي جرت محاكمته مع ثلاثة شركاء مفترضين وبنفي الوقائع، مطابقة لطلب النيابة العامة الفيدبرالية البلجيكية المختصة بشؤون الإرهاب.

وقضت محكمة انتويرب (شمال)، أيضاً، بسجن ثلاثة بلجيكيين من أصل إيراني بعد إدانتهم بتهمة التواطؤ، فترات تراوح بين 15 و18 عاماً وإسقاط الجنسية البلجيكية عنهم.

وكان الادعاء طلب هذه العقوبة القصوى خلال المحاكمة التي جرت في نهاية نوفمبر في المحكمة الجنائية للمدينة الساحلية الفلمنكية.

ولم يُسمح للصحافيين والجمهور بدخول قاعة المحكمة، التي كانت تحت حراسة مشددة من الشرطة والسيارات المدرعة فيما كانت مروحيات تابعة للشرطة تحوم فوقها.

وقال أحد محامي الدفاع إنه سيوصي بالاستئناف.

وأثار هذا الملف الذي يجمع بين الإرهاب والتجسس، توتراً ديبلوماسياً بين طهران والعديد من العواصم الأوروبية، بما في ذلك باريس.

وكانت طهران حذرت من أنها لن تعترف بالحكم، معتبرة أن الإجراءات التي أطلقها القضاء البلجيكي «غير شرعية بسبب الحصانة الديبلوماسية» التي يتمتع بها الأسدي.

أما المعارضون المستهدفون فقد دانوا خطة تندرج في إطار «إرهاب الدولة».

وكان يفترض أن يستهدف تفجير في 30 يونيو 2018 في فيلبانت بالقرب من باريس، التجمع السنوي الكبير للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، وهو تحالف من المعارضين يضم في صفوفه حركة «مجاهدين خلق».

في اليوم نفسه، أوقفت الشرطة البلجيكية، زوجين بلجيكيين من أصل إيراني بعيشان في انتويرب بالقرب من بروكسيل وبحوزتهما 500 غرام من «بيروكسيد الاسيتون» المتفجر وصاعق في سيارتهما.

وجرى توقيفهما في اللحظة الأخيرة وتمكنت المعارضة من عقد تجمعها الذي حضرته شخصيات مهمة يشارك نحو 20 منها في الادعاء المدني إلى جانب المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.

ومن هذه الشخصيات الفرنسية الكولومبية إنغريد بيتانكور التي كانت رهينة في الماضي لدى «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» (فارك).

وأوقف الأسدي الذي كان ديبلوماسيا في السفارة الإيرانية في فيينا، في الأول من يوليو في ألمانيا، حيث يرى المحققون أنه لم يعد يتمتع بالحصانة الديبلوماسية.

وقدموا صوراً يظهر فيها في 28 يونيو في لوكسمبورغ، وهو يسلم طرداً يحتوي على القنبلة للزوجين البلجيكيين الإيرانيين.

وسلم الديبلوماسي إلى بلجيكا في أكتوبر 2018. وقد رفض مغادرة زنزانته ليمثل أمام المحكمة في 27 نوفمبر 2020.

الديبلوماسي الإيراني أسدالله أسدي

> **يشتبه بتخطيطه لهجوم على تجمع للمعارضة قرب باريس**
>
> **الحبس لـ 3 بلجيكيين من أصل إيراني بتهمة التواطؤ**

وتفيد لائحة الاتهام بأن التحقيق كشف أن الأسدي هو في الواقع عميل للاستخبارات الإيرانية «يعمل تحت غطاء ديبلوماسي» وأنه نسق هذه الخطة الإرهابية معتمداً على ثلاثة شركاء هم الزوجان المقيمان في انتويرب، ومعارض إيراني سابق هو شاعر مقيم في أوروبا.

وكان الادعاء طلب السجن 18 عاماً للزوجين، نسيمه نعمي (36 عاما) وأمير سعدوني (40 عاما). كذلك طلب السجن 15 عاماً للمعارض السابق مهرداد عارفاني (57 عاما) الذي قدم على أنه عميل استخبارات إيراني يعمل من بلجيكا.

وخارج قاعة المحكمة، ذكر شاهين قبادي المتحدث باسم «مجاهدين خلق» والمقيم في باريس «ثبُت أن النظام الإيراني يستخدم الإرهاب كأداة للحكم، وأن أعلى مستويات النظام الإيراني متورطة».

ورأت رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مريم رجوي أن هذه المحاكمة «تاريخية» لأن «النظام بأكمله موجود في قفص الاتهام».

وقالت لـ «فرانس برس»، أمس: «لو نجحوا، لكانت كارثة» بينما حضر الآلاف الاجتماع في فيلبانت.

وفي طهران، قال الناطق باسم وزارة الخارجية في بيان، إن إيران تدين «بشدة» القرار.

واضاف سعيد خطيب زاده: «كما سبق وذكرنا مرات عديدة، فإن اعتقال أسدالله أسدي والعملية القضائية والحكم الأخير غير قانونيين وانتهاك واضح للقانون الدولي وخاصة اتفاقية فيينا لعام 1961».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٥-٢-٢٠٢١	١٤	١٥٠٨٤

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

واشنطن «قلقة»... ونتنياهو يتهمها بـ «معاداة السامية»

«الجنائية الدولية» تُقرر ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية

نساء عربيات يتظاهرن ضد العنف والجريمة في أم الفحم (أ ف ب)

| القدس - من محمد أبوخضير وزكي أبوالحلاوة |

قررت المحكمة الجنائية الدولية، أن الأراضي الفلسطينية، تقع ضمن اختصاصها القضائي، ما يمهّد الطريق لمدعيتها العامة فاتو بنسودة، أن تفتح تحقيقات في شأن ارتكاب جرائم حرب في تلك المناطق، فيما أعربت واشنطن عن «قلقها العميق» من القرار، ووصفت إسرائيل، المحكمة بأنها «هيئة سياسية».

وذكرت المحكمة في بيان أول من أمس، أنها «قررت، بالغالبية، أن اختصاص المحكمة القضائي الإقليمي في ما يتعلق بالوضع في فلسطين (أي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية)، الدولة المنضوية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يمتد إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967».

ورحب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية، بالقرار، بينما قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، «اليوم، أثبتت المحكمة مرة أخرى أنها هيئة سياسية وليست مؤسسة قضائية».

وكتب نتنياهو في تغريدة عبر صفحته في «تويتر» أن «المحكمة في قرارها، نالت من حق الدول الديموقراطية في الدفاع عن نفسها من الإرهاب وهي لعبت في مصلحة جهات تقوض الجهود الرامية إلى توسيع دائرة السلام، ستواصل الدفاع عن مواطنينا وجنودنا بشتى الوسائل من الملاحقة القانونية».

وقال في بيان «عندما تحقق المحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب وهمية، فإن ذلك يعد معاداة للسامية».

وفي واشنطن، قال الناطق باسم وزارة الخارجية نيد برايس، «نحن قلقون بشدة لمحاولات المحكمة الجنائية الدولية ممارسة اختصاصها على العسكريين الإسرائيليين، لقد تبنينا دائماً موقفاً مفاده بأن اختصاص المحكمة يجب أن يشمل حصراً البلدان التي تقبله أو (القضايا) التي يحيلها مجلس الأمن» على المحكمة.

من ناحيته، صادق مجلس الشيوخ، فجر الجمعة، لصالح قرار بإبقاء سفارة الأميركية في القدس من دون أي تغيير على قرار الرئيس السابق دونالد ترامب.

وذكرت القناة السابعة، أن 97 من أعضاء مجلس الشيوخ صوتوا لصالح القرار، فيما عارضه 3 من الحزب الديموقراطي من أبرزهم بيرني ساندرز.

إسرائيلياً، تتنافس 39 قائمة حزبية، في انتخابات الكنيست التي ستجري في 23 مارس المقبل.

وبحسب موقع «واي نت»، فإن الخريطة السياسية بدأت أكثر وضوحا مع انتهاء تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية.

وأظهر استطلاع رأي جديد نشرته صحيفة «معاريف» أول من أمس، أن حزب الليكود بزعامة نتنياهو سيحصد 29 مقعداً، مقابل 16 لحزب «هناك مستقبل» بزعامة يائير لابيد.

وفي محاولة لاستمالة الصوت العربي، أعلن نتنياهو، أنه سيمنح منصباً وزارياً لمرشّح عربي إسرائيلي مدرج على قوائم «الليكود» الانتخابية في حال فوز حزبه بالانتخابات.

وقال في فيديو على «تويتر»، «أنا فخور بأن نائل الزعبي، المربي المحترم الذي كرس سنين من حياته لتقدم المجتمع العربي، انضمّ إلى قائمة الليكود (اليميني)»، مشيراً إلى أنّها«المرّة الأولى التي ينضمّ فيها مواطن إسرائيلي مسلم لليكود».

وأضاف: «سأقوم بتعيين الزعبي وزيراً لتطوير المجتمع العربي في حكومتي، فعلنا الكثير، ولكن لدينا الكثير لنفعله، وسنفعل ذلك معاً».

من جهة أخرى، وصفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الهجوم الإسرائيلي في سورية، ليل الأربعاء - الخميس الماضي، بأنه «معركة حقيقية في منطقة مطار دمشق».

> **تل أبيب لطهران: سنمنع بأي ثمن إقامة «حزب الله سوري»**

> **«الشيوخ» الأميركي يُصادق على بقاء السفارة في القدس**

> **رئيس الوزراء الإسرائيلي «يغازل» مجدداً «الصوت العربي»**

وذكرت أن الهجوم الإسرائيلي «كان مركزاً ونَاجحاً، وحلقت في الجو عشرات الطائرات»، فيما أطلقت الدفاعات الجوية السورية«نحو 30 صاروخ أرض - جو من أنواع مختلفة باتجاه الطائرات».

ونقلت الصحيفة عن مصادر عسكرية أن «إيران عادت إلى نقل أسلحة إلى سورية عن طريق الجو»، لافتة إلى أن الرسالة الإسرائيلية مفادها«سنهاجم أي شحنة أسلحة تصل إلى سورية، وسنمنع بأي ثمن إقامة حزب الله ثان في سورية، وسنستمر بالهجمات والحفاظ على مصالحنا، وليس مهماً أي إدارة موجودة في واشنطن».

وتابعت الصحيفة أن الضربات حملت رسالة إلى دمشق أيضاً، بحيث أنها «أوضحت للرئيس بشار الأسد أنه ليس دمية، وإنما لاعب نشط، سيدفع الثمن على الضيافة التي يوفرها للإيرانيين وعلى إطلاق الصواريخ باتجاه الطائرات (الإسرائيلية) التي حلقت في سماء دمشق».

وأشارت إلى أن «إسرائيل تحاذر جداً من مهاجمة أهداف حزب الله في الأراضي اللبنانية، وذلك خلافاً عن سورية، حيث أن التعليمات هي إعادة مهاجمة منظومات الدفاع الجوي إذا كانت تشكل خطراً».

في سياق منفصل (وكالات)، تظاهر مئات العرب الإسرائيليين أول من أمس، في أم الفحم (شمال) إثر مقتل طالب شاب الأسبوع الماضي على أيدي الشرطة خلال تبادل لإطلاق النار مع مجرمين مفترضين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢١-٢-٧	١٩	١٥٠٨٥

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

فيرجينيا تلغي عقوبة الإعدام

واشنطن - أ ف ب - أقرّ مجلس مندوبي ولاية فيرجينيا الأميركية المجاورة للعاصمة الفيديرالية واشنطن، أول من أمس، قانوناً يلغي عقوبة الإعدام، بأكثرية 57 صوتاً مؤيداً مقابل 41 معارضاً.

وتقترب الولاية، صاحبة السجل الحافل على صعيد تنفيذ أحكام الإعدام على الأراضي الأميركية، من أن تصبح أول ولاية تلغي عقوبة الإعدام بين الولايات الجنوبية التي كانت تمارس التمييز العنصري سابقاً.

وكان مجلس الشيوخ أقرّ الأربعاء الفائت قانوناً مشابهاً، لكن بصياغة مختلفة قليلاً. ويمكن الجمع بين النصين القانونيين قبل إحالة اقتراح قانون موحد إلى حاكم الولاية الديموقراطي رالف نورثام الذي أعلن عزمه التوقيع على القانون.

وقالت رئيسة المجلس الديموقراطية إيلين فيلر-كورن إنها «مرحلة تاريخية نحو نظام قضائي أكثر عدالة».

ولا تزال عقوبة الإعدام مسموحة قانوناً في الولايات المتحدة لكنها آخذة في التراجع على صعيد القانون والتطبيق منذ حوالي عقد. وقد ألغت 22 ولاية هذه العقوبة، فيما جمّدت ثلاث ولايات (كاليفورنيا وأوريغون وبنسيلفانيا) العمل بها.

ورغم أنها ليست الأولى في هذا المسار، لكن قرار فيرجينيا الخوض في هذا المسار يرتدي دلالات مهمة لأن هذه الولاية طبقت خلال القرون الأربعة الأخيرة عقوبة الإعدام أكثر من أي ولاية أخرى على الأراضي الأميركية، وأيضاً لأن أياً من الولايات الكونفيديرالية الأميركية السابقة لم تخط هذه الخطوة بعد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	٢٤	١٥٠٨٥

الجريدة

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعـلان بيـع مصـنع

تعلـن وزارة العـدل - إدارة التنفيذ - قسـم التنفيـذ الجبري - ملـف التنفيذ رقم (153184310) الأحمدي ، أنه في يوم الثلاثاء الموافق 2021/2/9 ابتداء من السـاعة 9:00 صباحـاً سـوف يبـاع بالمـزاد العلني كامـل المصنـع المعـروف بالاسـم التجاري " مصنع إيـكاروس العالمية للصناعات الطبية " ترخيص منشـأة صناعية رقم (12857) صادر مـن الهيئة العامة للصناعة في 2008/4/23 (الترخيـص الصناعي) ملك الراهن غير المدين/ سـامي سليمان زيد الشـهاب والكائن بمنطقة الشـعيبة الصناعية الغربية على القسيمتين رقمي (A41 - A16) من القطعة رقـم (5) ومسـاحتهما 2000م^2، والمبين بصحيفة الدعوى رقم 2015/3989 مسـتعجل المودعة في 2015/11/17 ، وبالعقد الموثق برقم 1547 جلد 3 في 2010/10/21 ، برهن محل تجاري ورهن رسمي ضمانا لدين إجارة لصالح بنك الكويـت الصناعي الدائن المرتهن ، وذلك باعتبـاره متجرا بجميع مقوماته وعناصره المادية والمعنوية ونفاذا للحكم رقم 2016/302 اسـتئناف مستعجل/2 الصادر بتاريـخ 2016/6/14 ، وذلك وفاءً لدين البنك في ذمة المديـن شركة ايكاروس العالمية للصناعات الطبية بمبلغ وقـدره -/385,365 د.ك (فقط ثلاثمائة وخمسـة وثمانون ألف وثلاثمائة وخمسة وسـتون دينار كويتي) وبخلاف الفوائد والمصاريف ، وطبقاً للإجراءات المبينة بالمادة 44 من قانون التجارة، وإذا لم يكف هذا اليوم لإتمام البيع سيجري اتمامه في الأيام الثلاثة التالية .

وبنـاء على كتاب الهيئـة العامة للصناعة رقـم 2020/2550/2 بتاريـخ 2020/10/28 فإن الهيئة سـتقوم بتحويل الترخيـص الصناعي المذكور والمزايا المرتبطة به وبما يشـمل الانتفاع بالقسـيمة محل الترخيص لمن يرسو عليه المزاد وذلك بعد أن يسدد للهيئة المبالغ المالية المستحقة لها عن القسيمتين المذكورتين .

فعلى راغبـي الشراء معاينة المصنع المعاينة النافية للجهالـة والحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، وللمزيد من المعلومات يمكن مراجعة قسـم التنفيذ الجبري بالأحمدي أثناء الدوام الرسمي ، وللبيان نعلن .

رئيس إدارة التنفيذ

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٧-٢-٢٠٢١	١٣	٤٦٥٢

وفيـــات

الوفيات

- سهام ماجد جاسم بورسلي، زوجة/ خالد احمد التويم، 47 عاما، (شيعت)، تلفون: 97906566
- سامية احمد سليمان متولي، 62 عاما، (شيعت)، تلفون: 66667995
- علم قمبر محمد جعفر، 86 عاما، (شيع)، تلفون: 66697575
- مصطفى حسين علي الحداد، 60 عاما، (شيع)، تلفون: 67667015، 66626646
- دلال محمد علي العصفور، أرملة/ فرج خميس السعيد، 83 عاما، (شيعت)، تلفون: 50082000، 66888703
- عبدالله سعد علي العمير، 86 عاما، (شيع)، تلفون: 99521166
- تقي عبدالحسين حجي علي، 87 عاما، (شيع)، تلفون: 97333843، 66358887
- سبيكة احمد عبدالله الفهد، 83 عاما، (شيعت)، تلفون: 66662929، 99021222
- نادية عبدالرزاق ابراهيم العوضي، 58 عاما، (شيعت)، تلفون: 51133600
- حصة راشد عبدالله البحوه، أرملة/حسين حمدان حسين الحمدان، 73 عاما، (تشيع صباح اليوم)، تلفون: 99027814، 66414330

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الجمعة ٥-٢-٢٠٢١

الوفيات

- نرجس علي هاشم محمد، أرملة/ حاجي محمد حاجي اشكناني، 85 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99834451، 99682801
- فتوح سهيل حسن الزنكي، أرملة/ صالح أحمد عطية الأثري، 77 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99677668، 99489483
- عبيد علي المسعود، 85 عاماً، (شيع)، تلفون: 97599592، 99633271
- ليلى إبراهيم حسن صادق، أرملة/ مندني عيدان محمد، 91 عاماً، (شيعت)، تلفون: 91119115
- عبدالله عبدالكريم عبدالله الفوزان، 75 عاماً، (شيع)، تلفون: 99993332، 99615486

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الاحد ٧-٢-٢٠٢١